أثر سد النهضة الاثيوبي على الامن المائي لدول المصب (مصر والسودان)

أ.د. مهدي فليح ناصر الصافي ايمان نعمه غضبان

جامعة ذي قار- كلية الآداب- قسم الجغرافية

rr07811288@gmail.com

الملخص:

لقد تناول هذا البحث مشروع سد النهضة الذي اقامته اثيوبيا على مجرى النيل الازرق واثره على الامن المائي لدولتي المصب مصر والسودان, اذ عمدت اثيوبيا الى اقامة المشروع دون ان يكون هناك اتفاق مسبق مع دول المصب وهذا ما اثار موجة خلافات بين الدول الثلاث, خاصة ان مصر والسودان ترفضان سياسة فرض الامر الواقع التي تتبعها دولة المنبع "اثيوبيا" عند قيامها بالمشروع بمواصفاته الضخمة والتي لاشك انها ستترك اثارا على الامن المائي لدولتي المصب, اللذان يتسمان اساسا بشحة مواردهما المائية, وتوصل البحث الى ان الابقاء على الوضع الراهن بعد مفاوضات استمرت(١٠سنوات) من دون اتفاق سيزيد من احتمالات التصادم بين الاطراف الثلاثة, لذا اوصى البحث بفتح مجالات التعاون للتوصل الى الية اتفاق تتفق عليها جميع الدول, وابعاد نهر النيل عن جميع الصراعات, ليكون مصدرا للتعاون لجميع دول حوضه.

الكلمات المفتاحية: (أثر، سد الهضبة الاثيوبي، الامن المائي، دول المصب).

The impact of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on the water security of the downstream countries (Egypt and Sudan)

Dr.. Mahdi Falih Nasser Al-Safi Iman Nehme Ghadban

Dhi Qar University - College of Arts - Department of Geography

Abstract:

This research dealt with the Renaissance Dam project that Ethiopia built on the Blue Nile and its impact on the water security of the downstream countries, Egypt and Sudan. Sudan rejects the policy of imposing a fait accompli pursued by the upstream country "Ethiopia" when it implements the project with its huge specifications, which undoubtedly will leave traces on

the water security of the two downstream countries, which are mainly characterized by the scarcity of their water resources. The research concluded that maintaining the status quo after negotiations that lasted (10 years) Without an agreement, it will increase the possibilities of collision between the three parties. Therefore, areas of cooperation must be opened to reach an agreement mechanism agreed upon by all countries, and to keep the Nile River away from all conflicts, to be a source of cooperation for all the countries of its basin.

Keywords: (impact, Ethiopian plateau dam, water security, downstream countries).

المقدمة

يشكل موضوع المياه اهمية كبيرة, حيث بدأ الحديث عن حساسية هذا المورد بشكل اكبر في الوقت الحاضر, بسبب التزايد المخيف للسكان, والتطور الاقتصادي الذي يشهده العالم, وان مواكبة هذا التطور يحتاج الى موارد مائية كافية, لذلك بدأ يزداد الضغط على هذا المورد, الذي يتصف بالشحة, وقد تصل تلك الحاجة الى النزاع خاصة في الوقت الحاضر, بين دولتي المصب "مصر والسودان" ودولة المنبع "اثيوبيا", على نهر النيل. ففي ظل التصعيد الذي تتخذه اثيوبيا في سياستها المائية من خلال اقامة سدود ضخمة على مجرى النيل الازرق, والذي سيطال دول المصب "مصر والسودان", الذي يعد بمثابة الحرب عليهما لأهمية نهر النيل لتلك الدولتين, اذ ان نهر النيل بالنسبة الى مصر يتعلق بالحياة والوجود كونه النهر الوحيد الذي يجري داخل حدودها السياسية, كذلك بالنسبة للسودان فهو اهم مورد مائي لها, لذا فأن اتباع دولة المنبع "اثيوبيا" هكذا سياسة مائية, من دون اتفاق مسبق مع دول المصب فأن هذا سيؤدي الى خلق صراع داخل منطقة حوض النيل وهو ما يحدث في الوقت الحاضر. وفيما يخص دول حوض النيل, فما زال هذا النهر العظيم الذي يعد اطول انهار العالم, مصدرا للخلاف بين دول حوضه, اكثر من انه مصدرا للتعاون,

فالصراع حول مياه النيل ليس حديث بل له جذورا تاريخية قديمة, وبدأ هذا الصراع يتفاقم ويظهر مع مرور الوقت, في ظل ازدياد اعداد السكان, وزيادة الطلب على اقامة مشاريع تنموية, كما ان كثرت الدول المشتركة بالنهر وهن "١١" دولة (رواندا, بوروندي, تنزانيا, اوغندا, كينيا, الكونغو, ارتيريا, اثيوبيا, جنوب السودان, السودان, مصر), مع عدم وجود اتفاقية متفق عليها من قبل جميع دول الحوض لتنظيم مياه النهر, هذا ادى الى اختلاف في السياسات المائية لدول حوض النيل.

١/ مشكلة البحث

تتعرض دولتا المصب "مصر والسودان" الى عدة تحديات بسبب نقص كمية المياه الواردة والمتوافرة لديها والزيادة العالية في عدد السكان مع الحاجة الى اقامة المشاريع التنموية, والتي اصبحت مهددة بسبب السياسة المائية التي تتبعها دولة المنبع "اثيوبيا". ومن ذلك يمكن اشتقاق السؤال التالي:- ما اثر قيام سد النهضة الاثيوبي على الامن المائي لدول المصب(مصر والسودان)؟.

٢/فرضية البحث

انطلاقا من تساؤل المشكلة البحثية اشتقت الفرضية (هناك اثار كبيرة للسدود التي اقامتها اثيوبيا او المزمع اقامتها على امن مصر والسودان المائية).

٣ /منهج البحث

منهج تحليل القوة لتوضيح الاسباب والدوافع الاثيوبية لإنشاء السدود على نهر النيل, وهل هو لغرض التنمية ام له ابعاد سياسية.

٤/هدف البحث

أ- الوقوف على اثر سد النهضة الاثيوبي على الامن المائي لمصر والسودان.

ب- توضيح حق اثيوبيا بإقامة السدود ومدى التزامها بقواعد القانون الدولي عند تنفيذها مشروع سد النهضة.

اولا:- السياسة المائية الاثيوبية

أن الدولة الاثيوبية قد طورت عددا من الاطر ذات الصلة بالشأن المائي, اهمها سياسة ادارة الموارد المائية للعام ١٩٩٩, من اجل ضمان الارتقاء بتوفير وادارة المياه. وكذلك السياسة البيئية عام ١٩٩٧ التي تهدف الى الحد من التلوث البيئي, والسياسة الصحية عام ١٩٩٣ التي تستهدف الحد من التلوث البيئي الناجم عن المواد الكيمياوية والنفايات الخطيرة, وبموجب الدستور الصادر في عام ١٩٩٤ اصبح الحق في الحصول على مياه نظيفة حقا دستوريا مكفولا للجميع في حدود الموارد المتاحة, كذلك اصبحت المياه موردا مملوكا للدولة يتم ادرته تحت اشرافها المادة(٣/٤٠). وانطلاقا من ذلك وضعت اثيوبيا سياسة استراتيجية للإدارة المائية, تهدف الى تحقيق ما يلي:-

أ- تحسين المستوى المعيشي للشعب الاثيوبي.

ب- ادراك الاكتفاء الذاتي من الغذاء والامن الغذائي في الدولة.

ت- توسيع امدادات المياه والصرف الصحي لتغطية قطاعات كبيرة من المجتمع وبالتالي تحقيق تحسن الظروف الصحية البيئية.

ث- توليد ومضاعفة الطاقة الكهرومائية.

ج- تعزيز مساهمة الموارد المائية في تحقيق اولويات التنمية الوطنية.

ح- تشجيع مبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية(١).

مشروع سد النهضة الاثيوبي الكبير:

يعد هذا المشروع من المشاريع المائية الكبرى التي اثارت جدلا واسعا حولها لأسباب عديدة سيأتي ذكرها, ومازالت الى الان المفاوضات مستمرة حول المشروع بين اثيوبيا, مصر والسودان من اجل الوصول الى حل من شأنه ان يخفف من تبعات تشغيل السد.

١. فكرة انشاء المشروع

منذ القرن الماضي طالبت اثيوبيا باستغلال حصتها من نهر النيل كونها المغذي الرئيسي للنهر اذ تمد النيل بحوالي ٨٥% من المياه, وذلك من خلال إقامة السدود على النهر خاصة بعد قيام مصر بأنشاء مشروع السد العالي لكن لم تنفذ لأسباب منها ضعف الامكانية وعدم التمويل الكافي, مما اجل من اقامة تلك المشروعات. لكن منذ عام٢٠١١ بدأت اثيوبيا فعليا بتطبيق مشروع كبير على ارض الواقع صنف اكبر مشروع في افريقيا والعاشر عالميا, في حين كانت مصر منشغلة بثورة اكتوبر عام ٢٠١١ التي اطاحت بنظام الحكم في مصر, فكان الوضع السياسي فيها غير مستقر ولم تدرك خطر ما تقوم به اثيوبيا على نهر النيل. فخططت اثيوبيا لأنشاء المشروع على نهر النيل الازرق الذي يعد اهم منابع نهر النيل وكان الهدف منه توليد الطاقة الكهربائية وايصالها لجميع السكان بل وتصدير الباقي الى الدول المجاورة من اجل رفع المستوى الاقتصادي للدولة التي تعد واحدة من افقر الشعوب في العالم.

٢. موقع المشروع

يقع سد النهضة او "سد الالفية" في اقليم بني شنقول جومز على بعد ٤٠ كم من الحدود الاثيوبية_السودانية.

جاء اختيار هذا المكان نتيجة استشارة قدمها مكتب(الولايات المتحدة للاستصلاح) الذي قام بمسح شامل لنهر النيل الازرق من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٤ واقترح عدة اماكن لأنشاء السدود سواء لأغراض الري او لتوليد الطاقة الكهربائية او لأغراض متعددة , وكان اكبر مكان هو قرب الحدود السودانية وهو الموقع الحالي للسد لذلك سمي في البداية ب "سد الحدود", اعتبر اختيار هذا المكان لإقامة السد ردا امريكيا على اتفاقية١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان والذي تم الاتفاق بها على انشاء السد العالي, لا سيما ان هذا الموقع يتحكم بكل مياه النيل الازرق وروافده, ويتكون السد من جزئين, الجزء الاول هو السد الرئيسي خرساني على نهر النيل الازرق, بارتفاع ١٤٥م وطول ١٨٠٠م, ويحتوي على ثلاثة قنوات لتصريف المياه والتحكم في منسوب البحيرة التخزينية, اما الجزء الثاني فهو سد مكمل على ارتفاع ٥٠م وطول ٥كم, لزيادة حجم التخزين المائي ليصل الى ٧٤مليار م٣/السنة, ويحتوي السد على ١٥ وحدة كهربائية, قدرة كل منها ٣٥٠ميجاواط بواقع ١٠ توربينات لتوليد الكهرباء على الجانب الايسر, و٥ توربينات على الجانب الايمن اجمالي طاقة بلغت ٥٢٢٥ميجاواط مما يجعله السد الاول في افريقيا, وقد بلغت تكلفته ٤,٨مليار دولار, منها ١,٨مليار دولار قيمة التوربينات, وتقوم الحكومة الاثيوبية بتمويل ٣مليار بهيئة سندات تباع للشعب الاثيوبي والعاملين في الخارج, وتتولى شركة "ساليني" الايطالية بناء السد, في حين تقوم الشركة الفرنسية "الستوم" بتوريد توربينات الطاقة [٢], وتوضح الخريطة رقم(١) موقع مشروع سد النهضة.

خريطة رقم (١) سد النهضة الاثيوبي

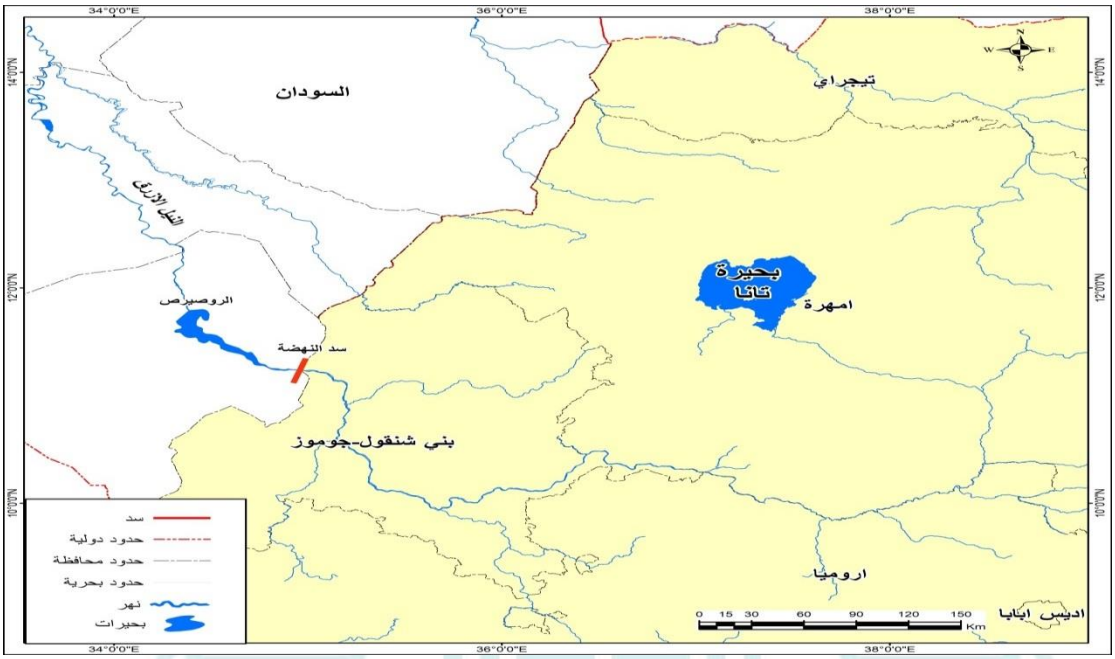

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Arc GIs

٣. فوائد المشروع

١. توليد الطاقة الكهربائية لأثيوبيا اذ تقدر الطاقة التي سيولدها السد ب ٦٠٠٠ ميجاوات, اذ ان اكثر من نصف سكان اثيوبيا حاليا لم تصل اليهم الكهرباء, وعند تشغيل السد سيوفر لهم كمية كافية من الطاقة الكهربائية تسد حاجة جميع السكان.

٢. تصدير المتبقي من الطاقة الكهربائية الى الدولة المجاورة مما سيؤدي الى انتعاش الاقتصاد الاثيوبي, وهذا سيغير وضع الدولة من دولة فقيرة الى دولة مصدرة لاهم انواع الطاقة في العالم.

٣. يحجز السد كمية كبيرة من الطمي, ومشكلة الطمي تعاني منها خاصة السدود السودانية, اذ ان ارتفاع نسبة الطمي في السدود يعيق عمل السد مما يقلل من انتاجيته.

٤. سيؤدي المشروع الى تنمية الزراعة في اثيوبيا والاعتماد على نظام الزراعة بالري, بعد ما كانت تعتمد على الامطار في الزراعة[٣].

٥. يوفر السد المياه لسكان بني شنقول جومز على مدار العام وايضا يخفف من اخطار الفيضانات وخاصة التي تصيب السودان عند سد الروصيرص.[٤]

٤. اضرار المشروع

١. سيؤدي المشروع الى خفض كمية مياه نهر النيل الواصلة الى دول المصب (مصر والسودان) بسبب سعته التخزينية العالية, خاصة خلال سنوات ملء الخزان.

٢. احتمالية انهيار السد, لأنه يقع ضمن نطاق الاخدود الافريقي العظيم وما يسبب من فوالق ضخمة وتشققات ونشاط بركاني وزلزالي, اذ مازالت منطقة شرق افريقيا نشطة زلزاليا, وسجلت (١٦) زلزالا في القرن العشرين بقوة (٦.٥) درجة حسب مقياس ريختر, فعند ملء بحيرة السد سيؤدي الى زيادة الضغط على قاع البحيرة وهذا ينذر بنشاط زلزالي على حسب "نظرية التوازن الارضي" وربما يؤدي ذلك الى انهيار السد[٥]. وفي حالة الانهيار ستحدث كارثة بشرية, والمتأثر بالدرجة الاولى هي السودان ومصر.

٣. سيحجز السد كميات كبيرة من الطمي, فعلى الرغم من ان هناك فائدة لتخلص السدود من كميات الطمي التي تعيق عمل السد, الا انها في

الوقت نفسه سوف تلحق الضرر بالأراضي الزراعية التي يغذيها الطمي بالأسمدة مما يزيد من خصوبة التربة.

٤. تقليص مساحة الرقعة الزراعية في مصر بمعدل ١.٥ مليون فدان في مصر.

٥. تقليل الطاقة الكهربائية المنتجة من السد العالي بنسبة ٢٠% تقريبا.

٦. اغراق بعض من المناطق التعدينية التي تحوي كثير من المعادن المهمة كالذهب النحاس, الحديد, والبلاتين.

٧. قصر عمر السد الذي يتراوح بين ٢٥-٥٠ عام بسبب الاطماء[٦], لكن هذا السبب سيجعل اثيوبيا تفكر بإنشاء سدود اخرى خلف السد لحجز الطمي ومنع وصولها الى سد النهضة للاستفادة منه مدة اطول وهذه مشكلة اخرى ستواجه دول المصب.

٥. اثار سد النهضة على الامن المائي المصري

من الاثار الواضحة للسد التي تخشاها مصر هو الانخفاض المؤقت للمياه خلال فترة ملء الخزان وايضا الانخفاض الدائم بسبب كمية التبخر من خزان المياه , خاصة وان مصر حاليا تعيش تحت خط الفقر المائي وان نقص المياه الناتج عن قيام السد سيزيد من ازمة المياه فيها. بالتالي فان هذا النقص في المياه من المحتمل ان يؤثر على المزارع المصرية مما يسبب في خسارة كبيرة وكذلك سيؤدي الى خفض منسوب المياه في بحيرة ناصر في حال تم تخزين مياه الفيضانات في اثيوبيا مما سيقلل من قدرة السد العالي في مصر على انتاج الطاقة الكهرومائية. لذلك طالبت الحكومة المصرية بإجراء تعديلات على ابعاد وحجم السد كتقليل ارتفاعه وتخفيض سعته التخزينية للتخفيف من اثاره, حيث ترى مصر ان حجم السد مبالغ به جدا, لكن

موقف اثيوبيا رافض دائما الحديث عن مواصفات السد ولا ترى انه سيسبب اضرار ملموسة على دول المصب او على مشاريعهم القائمة(٧), بل على العكس ترى ان السد سيصب في مصلحة الدول الثلاث مصر والسودان واثيوبيا لأنه سينظم جريان مياه النيل ويسيطر على الفيضانات التي تتعرض لها السودان كذلك سيوفر السد طاقة كهربائية عالية ستبيعها اثيوبيا بأسعار رمزية لدول الحوض.

دون ان تنظر اثيوبيا الى نقص المياه الذي سيصيب مصر, اذ ان حصة مصر من مياه النيل تبلغ حوالي ٥٥,٥ مليار متر مكعب, وحسب مصادر رسمية فأن السد سيهدد حصة مصر بنحو يتجاوز ١٥% و هذا سيلحق ضرر كبير في مصر خاصة ان لديها خطط تنموية من اجل تحقيق المصلحة الوطنية وتحسين الثروة المائية والتي تعد جزء حيوي من مصلحتها في التنمية القومية(٨).

كذلك تعد الزراعة من اكثر القطاعات المتضررة من بناء السد , اذ ان المياه المتاحة للزراعة ستقل بالدرجة الاولى وستعجز مصر عن تعويض هذا العجز من اي مصادر اخرى, وبالتالي يقل الانتاج الزراعي سواء نتيجة لعطش المساحات الزراعية الحالية او تقلص المساحات المزروعة وفي كلا الحالتين سينخفض الانتاج الزراعي ويقل المعروض منه للغذاء, وسيتهدد الامن الغذائي وتتصحر الاراضي الزراعية وتتقلص فرص العمل بالريف الامر الذي سيدفع ابناءه للهجرة الى الحضر او خارج الحدود الوطنية. وفي حال قررت اثيوبيا بناء السدود المقترحة فأن ذلك سيزيد نسبة النقص في حصة مصر من المياه الى ١٥ مليار م٣, الى جانب فقدانها لحوالي ٣ ملايين فدان من الاراضي الزراعية وتشريد من ٦ الى ٥ مليون مزارع(٩).

الى جانب تلك الاثار؛ فأن هناك ايضا تخوف مصري كبير بسبب الموقع الحساس للسد الذي يجعل اثيوبيا تتحكم بكل كمية مياه تصل الى مصر, لذلك هناك شكوك مصرية ان هدف السد ابعد من توليد الكهرباء وتحقيق متطلبات التنمية لأثيوبيا خاصة ان سياسة اثيوبيا تلاقي دعم اسرائيلي, وان العلاقة بين مصر واسرائيل متوترة خصوصا بعد رفض مصر ايصال كمية من مياه النيل الى اسرائيل عبر قنوات. فمن الممكن ان يكون السد ورقة ضغط سياسية على مصر, واضعافها من خلال اعاقتها من اقامة مشاريع تنموية كبرى تزيد من قوة مصر في منطقة حوض النيل. لكن اثيوبيا تنفي كل هذه الشكوك وتؤكد دائما ان هدف السد هو تنموي فقط وليس لها اي نية للأضرار بمصر. لكن اظهار نية حسن الجوار ليست كافية ما لم يكن هناك اتفاقية موقعة تضمن حصة مصر والسودان من المياه.

اذ كان لإسرائيل ايضا دور في تأجيج موضوع "سد النهضة", حيث تحدث نائب رئيس الاركان المصري "محمد علي بلال" في ايار ٢٠١٣ عن وجود عدد كبير من الإسرائيليين يعملون في السد, اذ تتواجد شركات اسرائيلية لاسيما التي لها علاقة باحتياجات بناء سد النهضة مثل شركة سوليل بونيه *solel Boneh* للإنشاءات في كل من كينيا, واثيوبيا, واوغندا, الى جانب شركة اغروتوب *Agrotop* للزراعة, وشركة كور *Core* للإلكترونيات, وشركة موتورولا الاسرائيلية *Motorola Israel* للكهرباء والماء, وشركة كارمل *Carmel* للكيمياويات(١٠)

وفي ما يتعلق بمياه النيل يذهب الكثير من الخبراء المصريين والسودانيين للقول بأن اسرائيل تقف وراء اشعال الموقف بين دول حوض النيل وذلك لإدراكها اهمية المياه, وان وجودها بالقرب من حوض النيل تريد بذلك ان يكون لها نصيب من هذه المياه, وخاصة انها المتعهد الاساسي بإنشاء السدود والخزانات في اثيوبيا, وانها

تريد اخذ المياه لزراعة صحراء النقب, وعلى الرغم من ان هناك علاقات رسمية لمصر موقعة مع اسرائيل, الا ان ليس لإسرائيل سبيل في الحصول على المياه من مصر, الا عند الضغط عليها من المنابع والتي تقف على رأسها اثيوبيا(١١).

كذلك بالنسبة للسودان حيث ان الاكاديميين في السودان أكدوا من خلال تصريحاتهم في المؤتمرات الاكاديمية خلال العشر سنوات الماضية بأنهم يؤمنون تماما بأن الدور الاسرائيلي والامريكي في دول المنابع بل وفي جنوب السودان ايضا, غاية في الخطورة ويهدد موارد المياه في مصر والسودان, و على مصر ان تنتبه جيدا الى هذا الدور وان تعمل على تحجيمه, وبالمقابل فأن الرأي العام المصري يرى الدعم المالي والفني الذي تقدمه اسرائيل الى اثيوبيا لبناء السدود بأنه عمل عدواني موجه ضد مصر والسودان(١٢), كما صرح احمد المفتي "عضو سوداني مستقيل من لجنة سد النهضة" بأن (اسرائيل تسعى لتحويل نهر النيل الى "حنفية" تحكمها اثيوبيا, وان استمرار المفاوضات الحالية عديمة الجدوى)(١٣).

ان هذا التدخل الاسرائيلي في منطقة حوض النيل هو الاخطر, الذي زاد من حدة الصراع بين الدول النيلية, خاصة من خلال اعلان دعمها لمشاريع كبرى على نهر النيل, فمنذ بداية تكوينها تبحث اسرائيل عن نقطة الوصول الى مياه نهر النيل واحبطت كل محاولاتها, لذا اتجهت الى المنابع مستغله بذلك العلاقات الهشة بين دول الحوض وبدأت تحرض على فكرة اعادة تقسيم الحصص المائية بين دول نهر النيل, لذا فأن هذا التدخل ممكن ان يضيف ابعاد سياسية لمشروع سد النهضة ويضعه تحت غطاء التنمية, فان استمرار الدعم الاسرائيلي لإثيوبيا بلا شك سيحول دون استقرار العلاقات بين الاطراف الثلاثة, فلا يكون هناك اتفاق او تعاون حقيقي بين دول المنبع والمصب دون ابعاد الخطر الاسرائيلي عن منطقة حوض النيل.

٦. اثار سد النهضة على الامن المائي السوداني

احد اثار سد النهضة على السودان هو تقليل حصتها من المياه خاصة في سنوات ملء الخزان, حيث بمجرد قيام اثيوبيا بالمرحلة الاولى من ملء الخزان اعلنت وزارة الري السودانية تراجع في منسوب مياه نهر النيل. وايضا من اكثر مخاوف السودان هو انهيار السد لان منطقة السد تعتبر منطقة نشطة زلزاليا وان تشييد سد بهذا الحجم يثير مخاوف كل من السودان ومصر, ففي حال انهيار السد سيؤدي الى اغراق الخرطوم بالكامل وهذه ستتسبب بكارثة بشرية لا يمكن المجازفة بها.

كما ان السد سيؤدي الى تقليل انتاجية بعض الاسر التي تعتمد بالزراعة على مياه النيل الازرق, وتلك الاسر ستصبح عالا على الدولة, كما سيؤدي السد الى احداث توتر سياسي بين مصر واثيوبيا والسودان على حد سواء[١٤].

اما بالنسبة الى دولة جنوب السودان فلا تتأثر بسياسة اثيوبيا المائية, كون ان نهر النيل الازرق الذي تقيم اثيوبيا مشاريعها المائية عليه لا يجري في جنوب السودان, بل النيل الابيض فقط الذي يجري داخل حدودها, وبعدها يلتقي النيل الابيض في النيل الازرق عند الخرطوم ويكون قد عبر جنوب السودان وبالتالي فليس هناك اي ضرر من مشروع سد النهضة على الجنوب, لذلك لن نتطرق الى ذكر دولة جنوب السودان.

وبناءاً على اعتراضات كل من السودان ومصر حول سد النهضة اقترحت اثيوبيا تكوين لجنة تضم عشرة اعضاء, كل دولة تضم عضوين من (مصر, السودان, واثيوبيا) واربعة اعضاء من دول الحوض, للبحث عن الاضرار التي تنتج من انشاء

سد النهضة و وضع الحلول لتخفيف تلك الاضرار وذلك في عام ٢٠١١, وتم انتهاء لجنة الخبراء الدولية من تقريرها في ٣١ ايار ٢٠١٣ لكن قبل ثلاثة ايام من موعد تقديم لجنة الخبراء تقريرها قامت اثيوبيا بإعلان بناء السد من خلال قيامها بتحويل مجرى النيل الازرق, فاعترضت كل من مصر والسودان بشدة على تصرف اثيوبيا بتحويل مجرى النهر قبل صدور تقرير اللجنة, لكن بعد يوم واحد من اعتراض سفير السودان بمصر على هذه الخطوة, اعلنت وزارة الخارجية السودانية بأنها لن تتضرر من خطوة اثيوبيا , وبعدها صرح المستشار القانوني الاسبق لوفد التفاوض السوداني دكتور احمد المفتي ان تحويل مجرى النهر دون مفاوضات بين الدول الثلاث يعتبر انتهاك فض للقانون الدولي(١٥).

وهكذا بدأ التضارب في الآراء وانشقاق الموقف المصري السوداني اتجاه السد, وعموما فأن موقف السودان من السد متأرجح وغير ثابت مره مؤيد للسد ومعتبره بأن السد سيعود بفوائد كبيرة على السودان وهذا هو الاهم بالنسبة لها؛ واحيانا يتسم موقفها بالمعارضة, وان كل من مصر والسودان لم تعارض فكرة انشاء السد لأنه اصبح امر واقع, وكل المفاوضات التي تجري حاليا بين الاطراف الثلاثة هي من اجل الوصول الى حلول لتخفيف اثار السد والزام اثيوبيا باتفاقية تضمن حقوق مصر والسودان من مياه النيل.

و اوصت لجنة الخبراء في تقريرها بما يلي:

- ان الدراسة التي قدمتها اثيوبيا عن سد النهضة اولية وليست بمستوى التفاصيل والعمق التي تمثل سد بهذا الحجم و التأثيرات.
- اوصت اللجنة بمزيد من العمل في وضع الدراسات المتعلقة بالسد خاصة التأثيرات البيئية و الاضرار المحتملة على مصر و السودان.

وبناء على هذا التقرير طالبت مصر بإيقاف العمل بالسد حتى الانتهاء من تلك الدراسات لكن الرد الاثيوبي كان رافض ايقاف العمل بالسد كون ان اللجنة لم توصي بإيقاف بناء السد(لأن ليس هذا الهدف التي كونت اثيوبيا اللجنة من اجله) وانها ستكمل الدراسات التي ذكرتها اللجنة بالتزامن مع المواصلة في بناء السد, مما زاد من التوتر بين الاطراف الثلاثة[١٦].

٧. الفوائد التي ممكن ان يحققها سد النهضة للسودان

ان تقلب الموقف السوداني اتجاه السد يعود الى الفوائد التي يمكن ان يحققها للسودان ومن تلك الفوائد هي:

١. ينظم السد انسياب النيل الازرق على طول العام وهذا سيساعد على التغذية المتواصلة للمياه الجوفية في السودان بدلا من تغذيتها في الثلاثة اشهر من الفيضانات, وايضا سيمكن السودان من القيام بدورتين زراعيتين او اكثر في العام الواحد, وهذا كان من احد المنافع التي حققتها مصر عند بناء السد العالي وهي تعدد الدورات الزراعية في مصر[١٧].
٢. .يخلص سد النهضة السودان من الفيضانات التي تتعرض لها اثناء موسم الامطار الغزيرة, التي تتلف مئات الافدنة من الاراضي الزراعية غير الدمار التي تسببها للسكان.
٣. تحجز كميات الطمي خلف السد, حيث تتعرض السودان لمشكلة تراكم الطمي في السدود مما يقلل من سعتها التخزينية وبالتالي سيؤثر على توليد الطاقة الكهربائية, لكن هذا الوضع ممكن ان يتغير عند بناء سد النهضة لأنه سيحجز كميات الطمي وهذا سيطيل من عمر السدود في السودان.

٤. حاجة السودان الى الكهرباء, وعند تشغيل السد ستحصل عليها السودان بأسعار رمزية من اثيوبيا.

هذه الفوائد ممكن ان تغير من موقف السودان اتجاه سد النهضة, لكن السودان ملزمة باتفاقية ١٩٥٩ مع مصر, التي احد بنودها "ان في حال الزيادة او النقصان بمياه نهر النيل سيتم تقاسم المياه مناصفة بين الدولتين", يعني في حال السد سبب نقص بكمية المياه الواصلة الى مصر؛ فأن السودان تتحمل هذا النقص مع مصر. فأي ضرر سيقع من جراء تشغيل السد على مصر سينعكس ايضا على السودان.

٨. المفاوضات القائمة حول السد

عندما شرعت اثيوبيا ببناء سد النهضة بدأت المفاوضات بين الاطراف الثلاثة "مصر,

السودان, واثيوبيا" للوصول الى حل يرضي جميع الاطراف. فبعد فشل اجتماع لجنة الخبراء – سابقة الذكر– في التوصل الى حل , عادت الدول الثلاث الى طاولة المفاوضات.

حيث ركزت مصر في طرح وجهة نظرها على القواعد والاتفاقيات الدولية السابقة وحقوقها التاريخية بنهر النيل واتهمت اثيوبيا بالأقدام على بناء سد النهضة دون ان تتشاور معها على اساس تلك الاتفاقيات, وان من القواعد القانونية التي تدعم موقف مصر هي ما نصت عليه معاهدة فيينا عام ١٩٨٧ بشأن التوارث الدولي للمعاهدات وهي الاستمرار في اقتسام مياه النهر الدولي بالنهج المتبع سابقا[١٨].لكن اثيوبيا ترفض اعترافها بالاتفاقيات السابقة التي رأتها مجحفة بحق دول المنابع, وحرضت دول المنابع على رفضها وتم صياغة اتفاقية جديدة لدول الحوض "اتفاقية

عنتيبي" من اجل اعادة اقتسام مياه النهر , وبناءا على قواعد الاتفاقية يتم تمرير بناء السد, لكن رفضت كل من مصر والسودان التوقيع عليها.

كما ارتكزت سياسة مصر تجاه ملف سد النهضة على مناقشة الامور الفنية من اجل التخفيف من حجم الاثار السلبية اثناء ملء خزان السد فتضغط على اثيوبيا لتكون المدة الزمنية للملء ١٠ او ٧ سنوات وذلك لتقليل حجم الضرر على مصر , في حين تنوي اثيوبيا اتمام الملء بثلاث سنوات وهذه المدة القصيرة ستفقد مصر حوالي ٢٧ مليار متر مكعب من المياه اي بنحو ٥٠% من اجمالي موازنتها المائية السنوية, وتبعا لذلك ستفقد نحو ٦.٧٥ مليون فدان اي تقريبا٦٧% من مساحتها الزراعية, وكذلك ستسبب بفقدان حوالي ٢١% من اجمالي القوى العاملة غير الارتفاع في معدلات البطالة في الدولة بنحو ٣٤% كحد ادنى, وكل هذه الاثار ستتسبب بمخاطر اقتصادية واجتماعية كبيرة[١٩].

جدول رقم(١٤) تقدير الخسائر الناجمة عن ملء سد النهضة و فقا لسنوات الملء

عدد سنوات ملء السد	خسائر الموازنة المائية(%)	خسائر المساحة الزراعية(%)	خسائر القوى العاملة(%)	نسبة ارتفاع معدلات البطالة(%)
ثلاث سنوات	50	67	21	34
خمس سنوات	36	50	15	27
سبع سنوات	22	30	9	20
عشر سنوات	14	18	6	17

المصدر: جهاد محمد احمد عودة وعاطف عبد العظيم جودة و اخرون, سد النهضة الاثيوبي و الزراعة المصرية, مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية, مجلد ٢٨, عدد ٢, جامعة عين شمس, القاهرة–مصر,ص٣٩٠.

وبعد المفاوضات توصل الاطراف الثلاث على وضع اتفاقية اعلان المبادئ, ففي ٢٣ مارس ٢٠١٥ تم التوقيع عليها بشكل رسمي من قبل رئيس جمهورية مصر "عبد الفتاح السيسي" ورئيس جمهورية السودان "عمر البشير" ورئيس وزراء اثيوبيا "هايلي مريام ديسالين" في الخرطوم واهم ما جاء في بنود الاتفاقية ما يلي:

١. الالتزام بالقوانين الدولية, مع الاخذ بنظر الاعتبار الاحتياجات المائية لدول الحوض.
٢. تجنب الدول الثلاث التسبب بضرر عند استخدامها مياه النيل واذا حدث ذلك يجب تخفيف الضرر او منعه او دفع تعويض يناسب حجم ذلك الضرر.
٣. من اهم اسس الاتفاق هي التنمية والتكامل الاقليمي, وان سد النهضة الهدف منه توليد الطاقة الكهربائية لتنمية اثيوبيا والتشجيع على روح التعاون بين دول الحوض.
٤. الاستخدام المنصف والمعقول للموارد المائية المتاحة.
٥. تطبيق توصيات لجنة الخبراء الدولية, والاتفاق على الخطوط الارشادية وقواعد التشغيل السنوي للسد واستمرار التعاون والتنسيق حول تشغيله.
٦. بناء الثقة بين الدول المتشاطئة وتبادل المعلومات من اجل اجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين.
٧. استكمال اثيوبيا للإجراءات الخاصة ببناء السد.
٨. ان تتعاون الدول الثلاث على اساس حسن النية والمنفعة المشتركة والوحدة الاقليمية.

٩. تسوية المنازعات بالطرق السلمية, وفي حال لم تنجح الدول الثلاث في حل الخلافات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق والوساطة او احالة الامر لرؤساء الدول(٢٠).

على ان تكون هناك مفاوضات واتفاقيات اخرى بخصوص ملء الخزان وتشغيله, اثار هذا الاتفاق بعد اعلانه جدل واسع وكبير واعتراض لان ملامح الاتفاق توحي على موافقة كل من مصر والسودان على سد النهضة من دون اية قيود.

وفي ٢٩ كانون الاول ٢٠١٥ بدأت جولة جديدة من المفاوضات, اذ اصرت مصر على وضع اتفاق يمنع اثيوبيا من المساس بحصة مصر والسودان من المياه, خاصة ان اثيوبيا تستغل الوقت لإكمال بناء السد دون توقف, فتم اجتماع اللجنة السداسية في الخرطوم وتم الاتفاق على عدة نقاط يلتزم بها كل الاطراف, وانتهت المفاوضات بتوقيع كل من مصر والسودان واثيوبيا على (وثيقة الخرطوم), على ان تستكمل المفاوضات في اديس ابابا منتصف كانون الثاني ٢٠١٦, وتناولت وثيقة الخرطوم خمس محاور هي:

- الالتزام بما جاء في وثيقة اعلان المبادئ التي وقعت عليها الاطراف الثلاث في الخرطوم.
- تحديد مدة زمنية لإجراء دراسات حول سد النهضة تتراوح من ٥ اشهر الى عام.
- طالبت مصر بتشكيل لجنة فنية تبحث في امكانية زيادة عدد فتحات السد الى اربعة فتحات لتمرير المياه من تحت جسم السد, لان التصميم الفني لسد النهضة يشتمل على فتحتين فقط واربع فتحات لتوليد الكهرباء من السد.

- اختيار الشركة الفرسية (ارتيليا) لمشاركة مكتب(بي ار ال) لوضع الدراسات الفنية الخاصة بالسد.
- استمرار عمل اللجنة السداسية على مستوى وزراء الخارجية والري[٢١].

وهذه جميعها مطالب متواضعة, حيث بدا واضحا تراجع موقف مصر في المفاوضات مع اثيوبيا, التي كانت بداية المفاوضات تطالب بإيقاف العمل بالسد الى ان يتم انهاء المفاوضات لكن اثيوبيا لن ترضخ لتلك المطالبات وعزمت على اكمال السد.

وبعد الاعلان عن "وثيقة الخرطوم" اعلن الجانب الاثيوبي عن دعوة رسمية لمصر والسودان من اجل زيارة سد النهضة من قبل الفنيين, البرلمانيين, الاعلاميين, والدبلوماسية الشعبية لتفقد الوضع وهذا تأكيدا لحسن نواياها وبناء الثقة بين الدول الثلاث. لكن بعد هذا التصريح بساعات خرج وزير خارجية اثيوبيا تيدروس ادهانوم للرأي العام فور وصله الى اديس ابابا وصرح بأن(اثيوبيا ستستمر ببناء سد النهضة تحت اي ظرف, وترفض اي تعديلات في مواصفات السد التي تتعارض مع مصالحها الاقتصادية او تكلف اثيوبيا مبالغ مالية في حاجة اليها)[٢٢].

ان هذا التعثر والمماطلة في المفاوضات التي تتم تحت رعاية الاتحاد الافريقي يصب في مصلحة اثيوبيا المستمرة في عمل السد من دون اتفاق حول ملئه و تشغيله, بينما هذه المماطلة تضيق الخيارات امام مصر و السودان, لذا لجأت مصر بتصرف احادي الى "مجلس الامن الدولي" المسؤول عن حفظ السلام والامن الدوليين, للوصول الى اتفاق بين الاطراف المتنازعة, على الرغم من رفض اثيوبيا تصرف مصر لان اتفاقية اعلان المبادئ التي وقعت عليها الدول الثلاث نصت في حال عدم الوصول الى اتفاق يجب موافقة جميع الاطراف لطلب التوفيق و الوساطة.

وفي هاذه الحالة فأن المجلس لا يتدخل او يكون تدخله عبارة عن "رأي" وان الاطراف غير ملزمة به, فضلا عن ذلك فأن المفاوضات ما زالت مستمرة اي ان الخطر الذي يهدد السلم والامن لم يقع بعد, كما ان هناك امكانية استخدام حق الفيتو من طرف الصين خاصة في هذا الشأن كونها لعبت دور في تشييد السد, اذ وقعت شركة الطاقة والكهرباء الاثيوبية اتفاقية مع شركة بارو الصينية عام ٢٠١٩ من اجل بناء الهيكل الهيدروليكي الصلب في السد(٢٣).

وفي تشرين الاول من عام ٢٠١٩اصدر البيت الابيض بيانا دعم فيه سعي الدول الثلاث للوصول الى اتفاق حول قواعد ملء و تشغيل السد بما يحقق مصالحهم المشتركة مع ابداء حسن النية من اجل التوصل الى اتفاق يحافظ على الحق في التنمية الاقتصادية ويحترم كل طرف حقوق الاطراف الاخرى, ولاقى هذا البيان الامريكي ترحيب من قبل مصر كونه بيانا موضوعيا وحياديا, وعلى ضوء هذا الترحيب, حولت واشنطن بيانها الى الية عمل, اذ قامت بدعوة وزراء الخارجية والري في كل من اثيوبيا, مصر, والسودان لعقد اجتماع في "واشنطن" في ٦كانون الاول ٢٠١٩ وشارك في هذه المفاوضات كل من "ستيفان منوتشين" و "رئيس البنك الدولي", وقد تمثلت اهم نتائج هذا الاجتماع في اعادة احياء اتفاقية اعلان المبادئ التي وقع عليها عام ٢٠١٥كمرجعية رئيسية, والزام الاطراف الثلاث بالعمل من اجل التوصل الى اتفاق شامل بشأن وضع قواعد ملء وتشغيل السد, اضافة الى بلورة الية تفاوض جديدة على المستوى السياسي والفني, مع مشاركة كل من واشنطن والبنك الدولي في كافة مراحل المفاوضات, كما تم ايضا النص على انه في حال عدم التوصل لاتفاق يتم الرجوع للبند العاشر من اتفاقية اعلان المبادئ الخاص في "التسوية السلمية للمنازعات". وتم البدء بأول الاجتماعات في اطار الية التفاوض

الجديدة في ١٥ كانون الاول ٢٠١٩ في اثيوبيا, وبعدها تواصلت الاجتماعات تباعا في الدول الثلاث. وتنفيذا لآلية التفاوض الجديدة تم عقد الاجتماع في واشنطن في ١٥ يناير ٢٠٢٠ وتم اصدار بيان تضمن ما يلي:-

- التزام اثيوبيا في التعامل الايجابي مع سنوات الجفاف, وسيتم ربط سنوات الملء بطبيعة الجفاف.
- اتمام عملية الملء ستتم على مراحل؛ وتؤخذ بالاعتبار كميات الفيضان المتغيرة من سنة الى اخرى.
- المسؤولية المشتركة للدول الثلاث بعملية تشغيل السد على المدى الطويل من خلال الية متفق عليها.
- تأسيس الية تنسيق فعالة لتسوية اية نزاعات تنشأ في المستقبل بشأن الاتفاق الذي من المقرر الوصول اليه[٢٤]

وفي تموز ٢٠٢٠ اعلنت اثيوبيا اكتمال المرحلة الاولى من ملء الخزان, وان هذا التصعيد اثار غضب كل من مصر والسودان بسبب اتمام الملء قبل انهاء المفاوضات, في حين اعلنت اثيوبيا ان المرحلة الاولى من التخزين تمت بصورة طبيعية بسبب كمية الامطار العالية التي سقطت على الهضبة الاثيوبية, وان هذه القرارات الاحادية من الجانب الاثيوبي تزيد من حدة النزاع بين الاطراف الثلاث فلا بد من مراعاة الموقف المصري والسوداني قبل القيام بأي اجراءات تتعلق بملء السد او تشغيله من اجل اثبات حسن النية وخلق روح التعاون بين دول الحوض.

وفي كانون الثاني ٢٠٢١ بدأت جولة جديدة من المفاوضات بين اللجنة السداسية, طالبت فيها السودان باتباع منهجية اخرى للمفاوضات واعطاء دور اكبر لخبراء الاتحاد الافريقي من اجل الوصول الى حل يرضي جميع الاطراف, خاصة وان سد

النهضة يشكل خطر كبير على سد الروصيرص في حال تم تشغيله من دون اتفاق او تبادل في المعلومات والبيانات.

وتدور هذه المفاوضات من عام ٢٠١١ الى الوقت الحاضر من اجل التوصل الى اتفاق, الا ان جميع جولاتها اتسمت بالفشل وما تزال مفاوضات اللجنة السداسية مستمرة الى الان.

فبعد اكمال السد واتمام المرحلة الاولى من ملء خزان السد وانتقال اثيوبيا الى المرحلة الثانية من التخزين, اذن ما هي الخيارات المطروحة امام المفاوض المصري والسوداني, فالسد اصبح امر واقع وتشغيله لا محال سيتم بعد اتمام مراحل الملء, وبذلك ستنتهي المفاوضات لصالح اثيوبيا, ولن يبقى لمصر والسودان سوى الاتفاق مع اثيوبيا حول تمديد سنوات التخزين لتخفيف الضرر على دول المصب. اما بالنسبة للخيارات الاخرى المطروحة كالتدخل العسكري فهذا الحل أمر شبه مستبعد فأن كان لمصر نية بضرب السد فيجب ان يكون منذ بداية تنفيذ المشروع, اما الان وبعد الوصول الى مرحلة التخزين فمن الصعب جدا التدخل العسكري, لان بعد تخزين المياه في السد فأن ضربه يسبب فيضان والمتضرر الاول السودان ومصر, كذلك ليس من مصلحة مصر الدخول في حرب مع اثيوبيا, فالمياه المشتركة يجب ان لا تكون سببا للصراع بين الدول المتشاطئة, بل التعاون هو الحل الامثل لفض النزاعات بين دول الحوض, والواضح ان مشروع سد النهضة لا يشير الى التعاون من الجانب الاثيوبي اذ اتسم الموقف الاثيوبي خلال المفاوضات بالتعنت, فهي حتى ترفض اجراء اي تعديل حول مواصفات السد الضخمة جدا التي تتعدى سعة تخزينه الايراد المائي لنهر النيل الازرق, بل وتنوي ايضا اقامة مشاريع اخرى على النيل سيأتي ذكرها؛ وهذا ما سيزيد من حدة الموقف, وفي حال عدم التوصل الى نتيجة من

خلال المفاوضات وبقائها تدور في حلقات مفرغة فلا يبقى سوى خيار التحكيم الدولي لفض نقاط الخلاف.

ونتيجة لاقتراب موعد الملء الثاني لسد النهضة, مع الاستمرار في فشل المفاوضات, لجأت كل من مصر والسودان الى "الجامعة العربية" للتدخل في ملف سد النهضة والضغط على اثيوبيا, وتم الاجتماع في العاصمة القطرية "الدوحة" بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠٢١ على مستوى وزراء الخارجية, واعلنت الجامعة العربية تأييدها لموقف مصر والسودان واعتبرت ان الامن المائي لمصر والسودان هو جزء لا يتجزأ من الامن القومي العربي, مطالبة اثيوبيا بعدم اتخاذ قرارات احادية بخصوص ملء السد, الا بالاتفاق مع دول المصب "مصر والسودان", ودعا وزراء الخارجية العرب خلال الاجتماع الى ضرورة تدخل مجلس الامن الدولي في قضية سد النهضة كونه يهدد السلم والامن الدوليين. بالمقابل رفضت اثيوبيا تدخل الجامعة العربية, وطالبت بأن تبقى المفاوضات بين الدول الثلاث تحت مضلة الاتحاد الافريقي, واعلنت عزمها على اتمام عملية الملء الثاني في موعده المحدد بشهر تموز, في حين رفضت السودان اتمام مرحلة الملء الثاني من دون اتفاق, واكدت على موافقتها على اجراء اتفاق مرحلي قبل اتمام مرحلة الملء الثانية على ان تستمر المفاوضات بعد ذلك, اما مصر فتشدد على موقفها برفض محاولات اثيوبيا لفرض الامر الواقع وتسعى الى الزام اثيوبيا باتفاق حول مراحل ملء السد, وامام ذلك الرفض المصري السوداني اعلنت اثيوبيا في تموز ٢٠٢١ عن نجاح المرحلة الثانية من ملء سد النهضة, والواضح من قرارات اثيوبيا الاحادية بخصوص السد, انها تحاول فرضه على دولتي المصب من دون ان تكون ملزمة باتفاق, الامر الذي ترفضه الدولتان, فلابد ان يكون هناك اتفاق ملزم للأطراف الثلاث لتجاوز النزاع.

٩. الجهات الممولة للسد

قامت عدة جهات بتمويل مشروع سد النهضة منها الصين التي دخلت كشريك اساسي في بناء السد منذ عام ٢٠١٣ حيث وقعت شركة الطاقة الكهربائية الاثيوبية اتفاقية مع شركة المعدات و التكنولوجيا المحدودة الصينية لإقراض اثيوبيا ما يقارب مليار دولار, لأجل بناء مشروع خط نقل الطاقة الكهربائية الخاص بالسد , كذلك في عام ٢٠١٠ قام بنك الصين الصناعي بإقراض اثيوبيا (٥٠٠)مليون دولار لأعداد الدراسات الخاصة بالسد, و بهذا تصبح الصين اكبر دولة مشاركة في بناء السد, كذلك تعد ايطاليا احد المساهمين ببناء المشروع من خلال شركة ساليني (*Saline Construttori*) التي تقوم ببناء السد منذ عام ٢٠١١. كما ساهمت فرنسا من خلال شركة(ألستوم *Alstom*) بتوريد توربينات الطاقة بقيمة ١,٨ مليار دولار[٢٥].

اما البنك الدولي المختص بتمويل مشاريع التنمية, فكان موقفه متسقا مع السياسة العامة التي ينتهجها و التي تشترط عند التمويل ان لا يسبب المشروع ضرر كبير مع موافقة الدول المتشاطئة على المشروع, و بما ان مشروع سد النهضة لازال نقطة خلاف بين الدول المتشاطئة فقد امتنع البنك الدولي عن تمويله[٢٦].

بالإضافة الى ذلك فقد قامت عدد من الدول الخليجية ومنها المملكة العربية السعودية والكويت والامارات بطرح رؤوس اموال طائلة للاستثمار الزراعي في الاراضي المحيطة بسد النهضة, كذلك الدور الاسرائيلي ودعمه للمشروع وبالتالي فأن كل هذه الاطراف لن تسمح لإثيوبيا بالتراجع عن المشروع بعد كل الاموال الطائلة التي انفقت عليه[٢٧].

من الواضح ان مساعي اثيوبيا لتحقيق مصالحها لن تقف عند مشروع " سد النهضة", بل مستمرة بإقامة سلسلة من السدود على النيل, وبتحقيق تلك المشاريع ستصبح قوة اقليمية في منطقة حوض النيل, من خلال تصدير الطاقة الكهربائية, فيجب على كل من مصر والسودان ان لاتقف مكتوفتي الايدي امام السياسة المائية الاثيوبية التي لا تراعي حاجة دول المصب لمياه نهر النيل واهميته الكبرى بالنسبة الى مصر والسودان, و استمرارها بإقامة المشاريع العملاقة التي تنتهك قواعد القانون الدولي للأنهار, التي حثت على وجوب الاخطار المسبق قبل اقامة اي مشروع و الموافقة عليه, و منعت من التسبب في اي ضرر يقع على دول المجرى المشترك من جراء اقامة المشاريع.

حق اثيوبيا في اقامة السدود

ان بناء السدود من اقدم المشروعات المائية, وهي تختلف حسب احجامها والاهداف التي شيدت من اجلها, فهناك سدود تقام لغرض تخزين المياه والري, وبعضها لتوليد الطاقة الكهربائية, واخرى للحماية من الفيضانات, كما ان بنائها يحتاج الى تجميع البيانات والمعلومات لدراستها من اجل تحديد امكانية قيامه من عدمه, وانطلاقا من ذلك فأن اقامة السدود المائية على الانهار الدولية تقيده عدة شروط, تتعلق بعمليات البناء والخطورة التي ممكن ان تنجم عن بناء السدود وفق اسس هندسية وجيولوجية معينة, وان هذا الامر دفع بعض الدول لاختيار لجان فنية تهتم بمسألة تقييم بناء السدود المائية, وذلك بهدف ضمان نجاح هذه المشروعات, ويعد استخدام الدول النهرية لمواردها من الحقوق الاصلية التي تكفلها القوانين والقواعد الدولية لكن ضمن قيود قانونية معينة للحفاظ على حقوق جميع الدول المتشاطئة[٢٨], اذ ان هناك اجماع على مبدأ انتفاع دول المجرى المائي الدولي

بالطريقة المنصفة والمعقولة, وان هذا الانتفاع يشمل التعاون على حماية النهر الدولي وتطويره وتنميته للأجيال القادمة, فالدول المتشاطئة لها حصة من المياه والاستعمال المقيد لمياه النهر على اساس العدل والانصاف, ولقد جاء اعلان استكهولم الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للبيئة الانسانية في المبدأ رقم ٢٤ من مبادئ الاعلان موضحا ما يلي (ان القضايا الدولية التي تتعلق بحماية وتطوير البيئة يجب ان تعالج بروح من التعاون من قبل جميع الدول الكبرى والصغرى على حد سواء, وازالة التعديات على البيئة الناجمة عن الممارسات في مختلف المجالات, وفي اطار احترام السيادة والمصالح لجميع الدول), كما اكد القضاء الدولي عام ١٩٢٧ في "قضية فورتمبرج" بروسيا ضد بادن بشأن الخلاف حول مياه نهر الدانوب على مبدأ الانتفاع العادل والاقتسام المنصف لمياه النهر, وجاء حكم المحكمة الفدرالية الالمانية (ان كل دولة عند استغلالها لمياه النهر داخل حدودها والذي تملكه بالاشتراك مع غيرها من الدول تخضع لقيود مستمدة من المبادئ العامة للقانون الدولي, وان هذه القيود تمنعها من الحاق الضرر بحقوق الدول المتشاطئة)[٢٩]

وبالنسبة الى دولة المنبع "اثيوبيا" فهي تعتبر المغذي الرئيسي لنهر النيل, ومن هنا فأنها ترى ان لها الحق الكامل في التصرف بمياه النهر الذي يجري في اراضيها بسيادة تامة, لكن هذا يتنافى مع ما نصت عليه القوانين الدولية فنظرية السيادة المطلقة التي تعني التصرف الكامل بمياه النهر دون اعتبار لحقوق دول المجرى في النهر مرفوضة في القانون الدولي.

لقد اعطت القواعد القانونية الحق لجميع الدول المتشاطئة في اقامة المشاريع والاستفادة من مواردها المائية, لكن الزمت تلك الدول بشروط عند اقامة المشروعات لتحقيق الفائدة للجميع, واهمها هو الاخطار المسبق الذي تجاوزته اثيوبيا عند

شروعها في بناء سد النهضة, اذ خططت اثيوبيا للمشروع وشرعت في بنائه من دون الاتفاق مع دول المصب, كما منع القانون الدولي التسبب في الحاق ضرر لدول المجرى عند اقامة المشروعات, وان "سد النهضة" مهما كانت فوائده التي تنادي بها اثيوبيا لكنه لا يقارن بحجم الضرر الذي سيتركه على دول المصب.

فأن اثيوبيا بذلك تتجاهل القانون الدولي بإقامتها للمشاريع العملاقة على نهر النيل دون اي اعتبارات لدول المصب, فأن حاجتها الى التنمية لا يمكن نكرانها, لكن مشروع التنمية عن طريق نهر النيل, يقابلها مصير ومستقبل مصر والسودان, وبكل تأكيد مهما كانت التنمية مهمة لدول المنابع لكنها مرفوضة اذا سببت خطرا على الامن المائي للدول الاخرى, فالسد سيقطع من نصيب المواطنين من المياه الذين هم اساسا تحت خط الفقر المائي وهذا تعدي على حق الانسان بالمياه, فلا مانع من اقامة السدود لكن ان تكون بمواصفات معقولة لتحقيق الفائدة من دون ضرر, تفاديا للنزاعات وخلقا لروح التعاون بين دول الحوض.

الاستنتاجات

١ – ان الامن المائي جزء لا يتجزأ من الامن القومي والامن الغذائي, وان الاضرار به يعني انتهاك لسيادة الدولة.

٢– نهر النيل هو سر وجود مصر, الذي قامت عليه حضارتها, اذ تعتمد عليه بنسبة ٩٥% لتلبية احتياجاتها المائية في الشرب, الزراعة, والصناعة, وبالتالي فأن التقليل من حصتها سيؤثر على نشاطات الدولة بالكامل, وهذا سيؤدي الى اضعاف قوتها.

٣. السياسة المائية التي تتبعها اثيوبيا من خلال اقامة السدود الكبرى على نهر النيل الازرق, ومحاولة فرضها على دولتي المصب مصر والسودان من دون اتفاق ملزم سيؤدي الى خلق النزاع وعدم الاستقرار في منطقة حوض النيل.

٤- سد النهضة التي تقيمه اثيوبيا على النيل الازرق بسعته التخزينية العالية جدا, سيؤثر على كمية المياه الواصلة الى مصر والسودان, في حين ان تلك الدولتين اساسا تقعان تحت خط الفقر المائي, كون ان المعيار العالمي لنصيب الفرد من المياه هو (١٠٠٠م٣), وان نصيب الفرد من المياه في مصر قد وصل الى (٨٠٦م٣) وفي السودان وصل الى (٧٢٩م٣), وان اي ينقص في حصصهم المائية سيؤثر على حياة شعبين بالكامل.

٥- اتباع اثيوبيا سياسة فرض الامر الواقع في بناء سد النهضة وعدم وضع اية اتفاق حول قواعد ملء وتشغيل السد على الرغم من استمرار المفاوضات لمدة ١٠ سنوات, يزيد من احتمال التصادم بين الطرفين.

٦. هناك اطماع اسرائيلية قديمة بمياه نهر النيل, لم تتجاوزها, ادت الى قلق كل من مصر والسودان من السياسة الاثيوبية التي تلاقي ذلك الدعم اسرائيلي.

التوصيات:-

١- ضرورة التركيز على اهمية نهر النيل لدول الحوض, وخاصة دول المصب, والاخذ بنظر

الاعتبار حاجة الشعوب لتلك المياه, قبل الخوض بمشاريع ممكن ان تهدد الامن المائي لتلك الدول.

٢- فتح مجالات اكبر للتعاون بين دول حوض النيل, للمحافظة على هذا المورد المائي المهم لجميع دول حوضه, وابعاده عن الصراعات, ومنع اية تدخلات خارجية في منطقة الحوض, ممكن ان تنعكس سلبا على العلاقات بين الدول النهرية.

٣- ضرورة الالتزام بمبدأ الاخطار المسبق قبل القيام بتنفيذ اية مشروعات على النهر, لتجنب اخطار التصادمات بين دول حوض النيل.

٤- قد ادى غياب الاتفاق القانوني بين دول حوض النيل الى زيادة التوترات في داخل منطقة الحوض, لذا اصبح من الضروري الاتفاق على وضع اطار قانوني ملزم لجميع دول حوض النيل, يضمن حقوق الجميع.

٥- ابعاد خطر الكيان الصهيوني عن منطقة حوض النيل, كون له اطماع واضحة ومستمرة بمياه النهر, وان استمرار وجوده في المنطقة سيزعزع استقرارها, ويزيد من حدة الصراعات فيها.

٦- في حال لم تتوصل مصر والسودان الى اتفاق مع اثيوبيا لحل ازمة سد النهضة من خلال المفاوضات, فعليهما التوجه الى مجلس الامن او طلب الوساطات, لإلزام اثيوبيا باتفاق يمنعها من الاضرار بدول المصب.

٧. يجب على مصر ان تقوي دورها الاقليمي في منطقة حوض النيل, التي لطالما تميزت به في السنوات السابقة, كي لا تترك مجال مفتوح تشغله الاطماع الخارجية وتطوقها به.

٨- في ظل تزايد عدد السكان بشكل كبير في مصر مع ثبات كمية مواردها المائية, فيجب على مصر ان تبحث عن مصادر اخرى للمياه لتسد حاجة سكانها, كتحلية كميات اكبر من مياه البحر باستخدام التقنيات الحديثة.

٩- يجب على كل من مصر والسودان توحيد موقفهما امام السياسات المائية لدول المنابع, للتصدي الى كل المشروعات التي تهدد امنهما المائي.

قائمة المصادر

(١) ايمن شبانه, جدلية الامن والتنمية في حوض النيل: رؤية دول المنابع, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, مطابع الاهرام التجارية, القاهرة, اكتوبر ٢٠١١, ص٩٤-٩٥.
(٢) سوسن صبيح حمدان, الدعم الخارجي لأنشاء سد النهضة الاثيوبي و تداعياته على دول حوض النيل, مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية, المجلد١٥, العدد ٦٣, بغداد-العراق, ٢٠١٨, ص٢٣٥-٢٣٦.
(٣) سوسن صبيح حمدان, تأثير سد النهضة على مستقبل الموارد المائية في مصر و السودان, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, المجلد١٢, العدد٥١, بغداد-العراق,, ص٢٩٥.
(٤) هاني نبيل صبحي شراب, الامن المائي العربي: نهر النيل نموذجا, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد و العلوم الادارية, جامعة الازهر, غزه, ٢٠١٥, ص ١٢١.
(٥) سوسن صبيح حمدان, تأثير سد النهضة الاثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر و السودان, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, المجلد ١٥, العدد٦٣, ص٢٩٣.
(٦)احمد جاجان عباب حمد, تأثير سد النهضة الاثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان, المجلد ١٣,العدد ٢, مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية, ٢٠١٨, ص٢٣٣.
(٧) عبد المنعم هادي علي, مصر و سد النهضة الاثيوبي, مجلة العلوم الانسانية, المجلد ٢٤, العدد٢, كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة المثنى, ٢٠١٧, ص٨٧٨.
(٨) احمد جاجان عباب حمد, تأثير سد النهضة الاثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان, مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية, المجلد١٣, العدد٢, جامعة كركوك, ص٢٣٣.
(٩) ملخص من وقائع الحلقة الخامسة للقاء الخبراء, اثر سد النهضة الاثيوبي على الموارد المائية و الزراعة في مصر, معهد التخطيط القومي, مصر, الموسم العلمي ٢٠١٧-٢٠١٨, ص٤.
(١٠) وليد عبد الحي, الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه سد النهضة الاثيوبي, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت, اب ٢٠٢٠, ص٥.
(١١) اسامة عبد الرحمن الامين, , التغلغل الاسرائيلي في افريقيا (اثيوبيا نموذجا), واثره على دول حوض النيل الشرقي, مجلة دراسات افريقية, العدد٤٩, جامعة افريقيا العالمية, السودان, ٢٠١٣,ص١٩٥-١٩٦.

(١٢) نادر نور الدين محمد, موارد دول حوض النيل المائية و الارضية, الطبعة الاولى, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, ٢٠١١, ص١٣٢.
(١٣) عبد الفتاح مطاوع, بوليتيكا سد النهضة مصر ودول حوض النيل و العالم, الطبعة الاولى, كتاب الاهالي, القاهرة, مارس ٢٠١٧,ص٢١٤.
(١٤) يوسف ادم محمد, اثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقا للمعاهدات الدولية, رسالة ماجستير, كلية الشريعة والقانون, جامعة افريقيا العالمية, السودان, ص٢١٧.
(١٥) ماهر ميرغني حسن تاي الكريم, اثر قيام سد النهضة الاثيوبي في استراتيجية السودان المائية , رسالة ماجستير , معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية, جامعة ام درمان, السودان, ص٣٧-٣٨.
(١٦) ماهر ميرغني حسن تاي الكريم, مصدر سابق, ص٣٩-٤٠.
(١٧) سلمان محمد احمد سلمان, سد النهضة الاثيوبي و اثاره على السودان, مجلة السودان, العدد ١٠, مركز السودان للبحوث و الدراسات الاستراتيجية, السودان, مارس ٢٠١٨, ص٩١-٩٢.
(١٨) محمد كريم الخاقاني, تأثير سد النهضة على الامن القومي المصري, مركز البيان للدراسات و التخطيط, بغداد, ٢٠٢٠, ص٧ .
(١٩) جهاد محمد احمد عودة وعاطف عبد العظيم جودة و اخرون, سد النهضة الاثيوبي والزراعة المصرية, مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية, مجلد٢٨, العدد٢, جامعة عين شمس-القاهرة, ص٣٨٩.
(٢٠) زكي البحيري, مصر ومشكلة مياه النيل, ازمة سد النهضة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, ص٥٥٠.
(٢١) خالد فؤاد, سد النهضة مصر و ازمة الخيارات الصعبة, المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية, مصر, يناير ٢٠١٦, ص٤-٥.
(٢٢) محمد محسن ابو النور, الدبلوماسية المائية سد النهضة نموذجا, المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية, مصر, شباط ٢٠١٦, ص٨.
(٢٣) المحبوب ابو علي, سد النهضة و مأزق الوسيط الدولي, المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية, مصر, تشرين الاول ٢٠١٩, ص٥-٦.
(٢٤) محمد ابراهيم الدويري, الموقف المصري تجاه تطورات مفاوضات سد النهضة, المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية, القاهرة, ٢٠٢٠, ص٢٦-٢٧.
(٢٥) سوسن صبيح حمدان, الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الاثيوبي و تداعياته على دول حوض النيل, مصدر سابق, ص ٢٣٩.
(٢٦) محمد سالمان طايع, مشروع سد النهضة, مجلة السياسة الدولية, العدد٢٠٤, مؤسسة الاهرام, مصر, ابريل ٢٠١٦, ص٣٢.
(٢٧) محمد محسن ابو النور, الدبلوماسية المائية سد النهضة نموذجا, المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية, تركيا, فبراير ٢٠١٦, ص١١.
(٢٨) نصر ابو عجيلة الشوشان, بناء السدود في حوض النيل بين الواقع القانوني والاتفاق السياسي سد النهضة الاثيوبي نموذجا, مجلة دراسات الانسان والمجتمع, العدد السابع, مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات, ليبيا, ٢٠١٩, ص٦-٧.
(٢٩) اكرم مصطفى الزغبي, بناء السدود على الانهار الدولية وفقا لقواعد القانون الدولي العام, مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, الجزء الاول, العدد٦٣, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, ٢٠١٧, ص٢٠-٢١.